النقد الحديثي: صحة الاستمداد، وكفاءة المنهج

أ.د. عبد الله بن عبد العزيز الفالح
Email: alfaleh1@hotmail.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فإن الله سبحانه أقام لهذا الدين القيّم، ومصادره ـ الكتاب والسنة ـ من يقوم عليها : حفظاً وصوناً وتبليغاً وعملاً، هداية للخلق في كل زمن، وإقامة للحجة عليهم .

ومن أوضح الشواهد على ذلك ما قام به أئمة الحديث السالفين من رواية السنة وضبطها، وتحرير قواعد نقلها، والتصنيف والتعريف بكل ما يحتاج إليه من مسائلها .

ومن الأهمية البالغة : إبراز جوانب التميز والإتقان في عمل هؤلاء الأئمة، تثبيتاً ويقيناً وطمأنينة بالمنهج الحديثي، ودفعاً لما يثار أحياناً من تشكيك وطعن تجاهه، وهذان هما أهم **أهداف البحث**.

واخترت فيه هذا البحث مجالين مهمين لإبراز هذا التميز، أحدهما : منبع قواعد منهج النقد الحديثي ومصادره، والثاني : معالم الضبط والإتقان في المنهج وعلمائه، ولم أتوسع فيما سوى ذلك ضبطاً **لحد البحث** بما يناسب حجمه.

ويجيب البحث عن **أسئلة مهمة**، منها :

من أين استمد المحدثون أصول علم الحديث وقواعده ؟

ما هي أهم السمات ... للمحدثين التي فاقوا غيرهم بها .

وما هي أبرز معالم الضبط والإتقان في منهجهم .

ولم أقف على **دراسة سابقة** تحقق الغرض الشمولي من هذا البحث .

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة، وخمسة مباحث وخاتمة، وثبْت للمصادر والمراجع .

والمباحث هي :

المبحث الأول: استمداد المنهج الحديثي

المبحث الثاني: معالم المنهج الحديثي.

المبحث الثالث : سمات منهج المحدثين .

المبحث الرابع: مسائل في النقد الحديثي.

المبحث الخامس : شهادات المخالفين .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستقرائي في البحث، وفق الإجراءات التالية:

1- جمع المادة العلمية من المصادر القديمة والحديثة في موضوع البحث، معتنياً بإبراز ما كتبه الأئمة والنُّقاد.
2- ترتيب كل مبحث على فقرات تسهيلاً للقارئ، وتنظيماً للمعلومات .
3- التمثيل والاستدلال لكل فقرة بما يناسب المقام .
4- تضمين الفقرة بما يفيد ردّ الشبهة الواردة عليها عند الحاجة دون ذكر للشبهة وتفاصيلها.
5- انتقاء أهم القضايا في كل مبحث دون استيعاب .
6- أسير فيما سوى ذلك على المنهج العلمي المتبع في توثيق النصوص، وتخريج الأحاديث، وضبط المشكل، وبيان الغريب، والتعريف بالأماكن دون توسع إلا فيما يقتضيه المقام.

وأشكر الله ﷻ على تيسيره وإعانته على إنجاز هذا البحث، فله الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وأسأله سبحانه أن يخلص النية، ويبارك في البحث .

المبحث الأول: استمداد المنهج الحديثي.

- أراد الله سبحانه للسنة أن تُحفظ لقيام الساعة، فتكفل بحفظها قدراً، وأمر سبحانه وأرشد للقواعد والأصول التي تحفظ بها السنة، فكان الوحي ـ القرآن والسنة ـ أصل استمداد منهج علم الحديث.

ومن أمثلة الأدلة القرآنية:

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ٦﴾ [الحجرات: 6]، (يأمر تعالى بالتثبت في خبر الفاسق ليحتاط له، لئلا يحكم بقوله فيكون ـ في نفس الأمر ـ كاذباً أو مخطئاً)،)ومن هنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول

الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر)[767]، ومفهوم الآية قبول خبر العدل، واشتراط العدالة، كما قال تعالى في الشهادة: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق: 2]

- قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: 61]، وفيه تمييز المنافقين عن الصحابة المكرمين، والإشارة لاشتراط الإيمان لمن يقبل خبره؛ إذ نفى عنه ﷺ تصديق كل أحد كما زعم المنافقون، وخصه بأنه (يؤمن للمؤمنين) أي يصدقهم[768].

- قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ١٢٢﴾ [التوبة: 122]، وفيها الإرشاد لتحمل السنة، وتبليغها لمن وراءهم، وبذلك نشأ الإسناد، وفيه طلب العلو، وفيه اشتراط اتصال الإسناد، قال الحاكم: (ففي هذا النص دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع غير المرسل)[769].

- قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ٦٥﴾ [آل عمران: 65] قال الطوفي: (هذا أصل في استدلال أصحاب الحديث على كذب الكذابين فيه بالتأريخ بأن يروي أحدهم عمن مات قبل ولادته، أو يؤرخ سماعه منه بوقت قد مات قبله، مثل أن يقول: حدثني فلان سنة ست عشرة، ووفاة فلان سنة خمس عشرة، وهو أصل في استخراج كذبهم، ومرجعه إلى هذه الآية؛ لأن اليهود والنصارى جادلوا في إبراهيم، وادعت كل طائفة أنه كان على دينها، فقيل لهم: أديانكم وكتبكم، وهي التوراة والإنجيل إنما ظهرت بعد إبراهيم بدهر طويل فكيف يكون عليها مع أنه كان قبلها، وهو نظير قول المحدث للراوي الكاذب: فلان مات قبل أن تولد، فكيف سمعت منه، هذا محال)[770].

- واستدل أهل الحديث على جواز الرواية بالمعنى بتنوع ألفاظ القرآن في حكاية القصة الواحدة، واحتج له الرامهرمزي بأن الله تعالى قد قص من أنباء ما قد سبق قصصاً، كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي، وهو مخالف لها في التقديم والتأخير، والحذف والإلغاء، والزيادة

([767]) تفسير ابن كثير 130/7.

([768]) أشار لهذا المعنى المعلمي في الأنوار الكاشفة ص 65.

([769]) علوم الحديث للحاكم ص 27.

([770]) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية 408/1.

والنقصان[771].

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143] أي عدولاً، والآيات في إثبات عدالتهم كثيرة، قال الخطيب: (لأن عدالة الصحابة ثابتةٌ معلومةٌ بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن)[772]، (وفيه أن أهل الجهل ليسوا عدولاً، وكذلك أهل البدع)[773].
- **ومن دلالات السنة على مسائل علم الحديث:**
- قوله ﷺ في حديث المغيرة بن شعبة: ((إن كذباً علي ليس ككذب على أحد، من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))[774].
- وفي رواية: ((من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين))[775].
- حديث أبي هريرة: ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا علي))[776]. وهذه الأحاديث أصل في مسائل كثيرة في علم الحديث مبناها على التثبت وتغليب الاحتياط في حديث النبي ﷺ، قال الشافعي عن حديث أبي هريرة الأخير: (وهذا أشدُّ حديث رُوي عن رسول الله في هذا، وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثاً إلا من ثقة، ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابْتُدِئَ إلى أن يبلغ به منتهاه)[777].
- حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ: ((نَضَر الله امْرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فربما حامل

([771]) المحدث الفاصل ص 529، ونقل عن الحسن البصري قوله: (يحكي الله تعالى عن القرون السالفة بغير لغاتها، أفكذب هو؟).

([772]) الكفاية ص 46.

والأمثلة القرآنية كثيرة، وفي المسألة بحث مفيد للدكتور أحمد المخيال، وعنوانه: (الإشارات القرآنية للعلوم الحديثية)، منشور.

([773]) فتح الباري 316/13.

([774]) أخرجه البخاري (1291) ومسلم في المقدمة (4)، واللفظ للبخاري.

([775]) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ص 8.

([776]) أخرجه الحميدي (1199)، وابن حبان (6254) بإسناد حسن، وأخرجه أيضاً أبو داود (3662) وأحمد (10271) مقتصرين على الجملة الأولى.

([777]) الرسالة ص 397 وما بعدها، وشرح كيفية استنباط ذلك من الحديث.

فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه))[778]، واستنبط منه مسائل عدة: منها ثبوت خبر الواحد، واشتراط الحفظ والضبط للراوي، ومنها شرف السماع على غيره من مراتب التحمل، ومنها عدم اشتراط فقه الراوي لما رواه، ومنها جواز اختصار الحديث، وإصلاح اللفظ الذي لحن فيه راويه، واستحباب ضبط كِتَابه بالنقط والشكل ليؤديه كَمَا سَمعه[779].

- قوله ﷺ: ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله))[780]، واستدل به ابن عبد البر على أن كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه[781].
- وامتثالاً وتطبيقاً واستنباطاً من هذه النصوص الشرعية تأسست أصول علم الحديث ومناهج نقده إجمالاً[782]، مع عدم إغفالهم للأحكام والقواعد الشرعية عموماً، كما اشترطوا الصدق والعدالة والسلامة من الكذب في الرواية قياساً على الشهادة التي تشترط فيها، قال تعالى: ﴿ **وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ** ﴾ [الطلاق: 2]، مع ما أضافه المحدثون من ضوابط دقيقة في تحرير عدالة الرواة.
- وهذا من حيث الإجمال والضبط العام لهذا العلم، ومن حيث التفصيل فإن المحدثين هدفوا إلى أن يضمنوا وصول الحديث لهم باللفظ الذي تكلم به النبي ﷺ أو المعنى الذي أراده، والأصل في تحقق ذلك ضمان تحمل كل راو بالوجه الصحيح، ثم تبليغه للحديث كذلك، فاحتج ذلك بما تقدم من النصوص، **وبالنظر العقلي** لاشتراط شروط عدة في الراوي والمروي، يضيق المقام عن تفصيلها.

([778]) أخرجه أبو داود (3660) والترمذي (2656) وابن ماجه (230) وأحمد (21991) والنسائي في الكبرى (5816) وابن حبان (67)، وهو حديث صحيح، وورد عن جماعة من الصحابة، وفيها زيادات مهمة كزيادة (فلم يزد فيه). انظر رسالة الشيخ عبد المحسن العباد في تخريج هذا الحديث.

([779]) انظر: فتح المغيث 9/2، 297/2، 156/3، 170/3، وتدريب الراوي 74/1.

([780]) أخرجه ابن حبان في الثقات 10/4، وابن عدي في الكامل 153/1، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص 67 وغيرهم من طرق جماعة من الصحابة، وطرقه كلها لا تسلم من ضعف، لكنها بمجموعها تحدث قوة، وصححه الإمام أحمد كما نقله عن الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص 29، وللتوسع في تخريجه يراجع ضوابط الجرح والتعديل ص 23، وما بعدها.

([781]) التمهيد 28/1.

([782]) في قصة استئذان أبي موسى الأشعري وطلب عمر منه أن يأتي بمن يشهد له تأكيد على الاحتياط والتثبت في الرواية، وعلله عمر ﷺ بقوله في رواية كما تقدم: (إنا لا نتهمك ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد)، وهذا المعنى ترسخ لديهم من حديث المغيرة السابق في الوعيد بالنار لمن كذب عليه.

- وكلما وقع أمر يُخشى من تأثيره على نقل السنة وفق الله أئمة الحديث لوضع القواعد التي تحفظ السنة من أثره، فلما وقع الكذب والوضع جعل المحدثون قواعد لنفي الكذب، وهكذا بالنسبة للتدليس، ونشأ علم الجرح والتعديل وعلم الرواة.

ومثال ذلك: احتمال خطأ الراوي، احتاط المحدثون له باشتراط ثقة الراوي، وبالتثبت وطلب المتابع كما تقدم في قصة أبي بكر وعمر، وبمقارنة رواية الراوي مع أقرانه وجميع من روى الحديث، وغير ذلك من الإجراءات.

ومثال آخر: زيادة الكلام في الرجال شيئاً فشيئاً نتيجة لكثرة الكذب، وزيادة الضعفاء وتنوعهم، قال السخاوي: (وتكلم في الرجال – كما قاله الذهبي – جماعة من الصحابة، ثم من التابعين كالشعبي وابن سيرين، ولكنه في التابعين، أي: بالنسبة لمن بعدهم بقلة، لقلة الضعف في متبوعيهم، إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء، الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيرا، ولهم غلط، كأبي هارون العبدي، فلما كان عند آخر عصر التابعين – وهو حدود الخمسين ومائة – تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة...)[783].

- وساعدهم في ذلك طريقتهم الشمولية والاستقرائية لمراتب الرواة، وأحوال الرواية، فضبطوا كل ما يحتاج إليه في تأكيد صحة الحديث والوثوق به.

([783]) فتح المغيث 353/4.

المبحث الثاني: معالم المنهج الحديثي.

غلب الضبط والإتقان على المنهج الحديثي في تصحيح الحديث وتضعيفه، وفي مصطلحاته، وفي النقد والتعليل، وفي التحديد الدقيق لمراتب الرواة وغير ذلك، وإيضاح ذلك لا يحتمله هذا المبحث المختصر، لكني أنتقي بعض السمات العامة للمحدثين ولمنهجهم، والتي تبين الدرجة العالية التي وصل إليها هذا العلم وأهله.

فمن سمات المحدثين:

- الإخلاص وترك مطامع الدنيا.

وهو أمر ظاهر في تراجم المحدثين، والغالب عليهم التفرغ لهذا العلم، والرحلة فيه، والزهد فيما سواه، حتى قال ابن عيينة: (من طلب الحديث أفلس، بعتُ طست أمي بسبعة دنانير)[784]، و أقام شعبة على الحكم بن عتيبة ثمانية عشر شهراً حتى باع جذوع بيته[785]، وقال ابن أبي حاتم: (كنا بمصر سبعة أشهر، لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل: النسخ والمقابلة، قال: فأتينا يوما أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكة أعجبتنا، فاشتريناه، فلما صرنا إلى البيت، حضر وقت مجلس، فلم يمكنا إصلاحه، ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام، وكاد أن يتغير، فأكلناه نيئا، لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه، ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد)[786].

- تعظيم السنة.

قال أبو بكر الصديق – رضي الله عنه –: (لست تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به، إلا عملت به، وإني لأخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ*[787]، وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ:((لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل)). فقال ابن لعبد الله بن عمر: (لا ندعهن يخرجن فيتخذنه دغلاً –الفساد والريبة–) قال: **فزبره ابن عمر، وقال أقول: (قال رسول الله ﷺ، وتقول لا ندعهنّ!)**[788]، و قال عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – : (لا رأي لأحد مع سُنة سنَّها رسول الله ﷺ)[789].

- الاتباع.

([784]) سير أعلام النبلاء 220/7.

([785]) العلل ومعرفة الرجال 342/2.

([786]) سير أعلام النبلاء 266/13.

([787]) صحيح البخاري (3092).

([788]) خرجه مسلم(442).

([789]) أخرجه الدارمي في سننه (446).

روى مسلم في صحيحه حديث النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، قال: حدثني عنبسة بن أبي سفيان، في مرضه الذي مات فيه بحديث يتسار إليه، قال: سمعت أم حبيبة، تقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: ((من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة، بني له بهن بيت في الجنة)). قالت أم حبيبة: فما تركتهن منذ سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عنبسة: (فما تركتهن منذ سمعتهن من أم حبيبة)، وقال عمرو بن أوس: (ما تركتهن منذ سمعتهن من عنبسة)، وقال النعمان بن سالم: (ما تركتهن منذ سمعتهن من عمرو بن أوس »[790].

وقال الإمام أحمد: (ما كتبت حديثًا إلا وعملت به، حتى مرَّ بي أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى أبا طيبة دينارًا، فأعطيت الحجام دينارًا حين احتجمت[791].

- التثبت.

قال النبي ﷺ: ((مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)) [792]، وقال عمر ﷺ لأبي موسى لما أخبره بحديث الاستئذان عن النبي ﷺ: (لَتُقِيمَنَّ عَلَى هَذَا بَيِّنَةً أَوْ لَأَفْعَلَنَّ)، فشهد معه أبو سعيد الخدري على أنه سمعه من النبي ﷺ، فقال عمر ﷺ: (إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ)[793]، وفي لفظ: (أَمَا إِنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ)[794]، وقال يحيى بن مَعِين: (إني لأحدث بالحديث، فأسهر له؛ مخافة أن أكون قد أخطأت فيه)[795].

- العدل والإنصاف .

كانت غاية المحدثين العظمى التثبت من صحة الحديث، ولم يشغلهم عموماً عن ذلك أهواء شخصية، ولا انتصار لأنفسهم، وإن وقع شيء من ذلك على ما تقتضيه الطبيعة البشرية نبه عليه من بعدهم دون محاباة، ومن صور الإنصاف عندهم: قبولهم رواية مخالفيهم إذا ثبتت عدالتهم وضبطهم، ولم يرووا ما يؤيد بدعتهم، وردوا الأحاديث التي توافق معتقدهم إذا رواها مجروح، وتجد جماعة من ذرية أكابر الصحابة قد جرحهم الأئمة[796]، وقال الإمام مالك: (لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت

([790]) صحيح مسلم (101).

([791]) سير أعلام النبلاء 213/11.

([792]) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه 8/1 من حديث سمرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما.

([793]) أخرجه البخاري (6245)، ومسلم (2153-2154) واللفظ له.

([794]) أخرجه مالك في الموطأ (3540)، وأبو داود (5184) من طريقه.

([795]) تاريخ بغداد 263/16.

([796]) الأنوار الكاشفة ص 91.

عنهم شيئاً، وإنَّ أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن)[797]، قال البيهقي:(ومن أم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار، وما يرد- علم أنهم لم يألوا جهدا في ذلك، حتى إذا كان الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب رد خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تمنعه في ذلك شجنة رحم ولا صلة مال، والحكايات عنهم في ذلك كثيرة)[798].

- الرحلة في طلب الحديث.

رحل جابر بن عبد الله ﷺ مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في الشام، ليسمع منه حديثاً واحداً[799]، ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر في مصر، ليسمع منه حديث الستر على المسلم، ولما سمعه منه انصرف إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة[800]. ورحل عبيد الله بن عدي بن الخيار ـ التابعي المعروف ـ إلى علي ﷺ ليسمع منه حديثاً واحداً. وقال سعيد بن المسيب: (إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد)[801]، وقال أبو العالية:(كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة فلم نرضَ حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم)[802]، وسأل يزيدُ بن هارون حمادَ بن زيد هل ذكر الله تعالى أصحاب الحديث في القرآن؟ فقال: نعم، ألم تسمع إلى قوله عز وجل: { ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ }[سورة التوبة:122]، ثم قال: فهذا في كل من رحل في طلب العلم والفقه، ورجع به إلى من وراءه، فعلمه إياه). ولذا حثوا عليها ورغّبوا الطالب في الرحلة بعد أن يسمع من مشايخ بلده، وسئل الإمام أحمد عمن طلب العلم ترى له أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه، أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة، يُشامُّ الناسَ يسمع منهم[803].

([797]) ترتيب المدارك 136/1.

([798]) دلائل النبوة 47/1 ومن أمثلته قول ابن المديني في أبيه: (هذا هو الدين، أبي ضعيف) كما في المجروحين 15/2، وكلام أبي داود في ابنه كما في الكامل 436/5، وميزان الاعتدال 433/2.

([799]) علقه البخاري في الصحيح 173/1 وأسنده في الأدب المفرد (970) وأحمد 495/3، وأبو يعلى والخطيب في الرحلة (31) وغيرهم، والحديث هو حديث قصاص المظالم.

([800]) أخرجه أحمد 153/4 والخطيب في الرحلة (34) وغيرهما.

([801]) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص 10، والجامع للخطيب 226/2.

([802]) انظر: كتاب الرحلة في طلب الحديث للخطيب فقد أخرج هذا الأثر وآثاراً أخرى في موضوع الرحلة.

([803]) الجامع 224/2، والرحلة (12).

- ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام مفيد في الثناء على منهجهم وبيان ما تميزوا به، حيث قال : (وطمع ـ يعني الشيطان ـ أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل به بعض العباد، فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق والبهتان، وانتدبوا لحفظ السنة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان، وقام كل من علماء الدين بما أنعم به عليه وعلى المسلمين – مقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث – بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وكان من ذلك الظاهر الجلي: الذي لا يسوغ عنه العدول؛ ومنه الخفي: الذي يسوغ فيه الاجتهاد للعلماء العدول. وقام علماء النقل والنقاد بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلوم، ولمن طلب معرفته معروف مرسوم، بتوسد أحدهم التراب وتركهم لذيذ الطعام والشراب وترك معاشرة الأهل والأصحاب والتصبر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمر حببه الله إليهم وحلاه ليحفظ بذلك دين الله)[804].

المبحث الثالث: سمات منهج المحدثين .

اتسم منهج النقد الحديثي بمزايا وسمات لا توجد مجتمعة مكتملة في منهجٍ سواه، ومن عرفها حق المعرفة علم أن هذا المنهج منحة من الله لعباده ليطمئنوا بكفاءة هذا المنهج بتمييز الصحيح من الضعيف، والثابت من المردود، ومن هذه السمات :

الشمول والاستيعاب:

وهو من أهم ما يعين على الوصول للحكم الصحيح، إذ يكون الخلل من فوت دليل من أدلة المسألة، والمقصود هو محاولة الجمع ما أمكن، وإن كان الوصول لحقيقة الاستيعاب عسراً في كل المسائل.

وهذه السمة موجودة بوضوح في تطبيقات المحدثين.

ففي الرواة يستوعبون الكلام على الراوي، ويجمعون كلام الأئمة فيه، ويسبرون ويدرسون مروياته جميعاً للوصول للحكم الدقيق عليه.

([804]) مجموع الفتاوى 7-8.

وهكذا في الحكم على الحديث، والاستنباط منه، يشترطون استيعاب جمع الطرق، قال ابن معين: (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه)[805]، وقال ابن المديني: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[806].

وهذا المعنى يلحظ في أسماء بعض مصنفاتهم كالاستيعاب لابن عبد البر، والكامل لابن عدي.

الاطراد وانضباط القواعد:

وليس لكل أحد أن يحكم بما يراه، بل لهم في كل مسألة ضابط وقاعدة، ومن لم يلتزم بها انتقد وتعقب، ولذا صارت نتائج أحكام الحذاق منهم متسقة متوافقة، ولما سُئل أبو زرعة عن الحجة في تعليل الحديث، قال: (الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم قال ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم عليه)[807]، وقال الذهبي: (ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ. فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة. وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه. فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحد، والله الموفق)[808].

المرونة وإعمال القرائن:

لم يكن مذهب المحدثين جامداً على القواعد فقط، بل إن لكل قاعدة استثناءات، ولا يستثنون إلا بقرائن تحقق ذلك، وذلك أن هذا العلم مرتبط في مسائل كثيرة بالتصرفات البشرية التي يعتريها التغير، فالثقة الضابط قد يخطئ أحياناً، فيضعون حديث الثقة إذا دلت القرائن أنه أخطأ كما لو خالف الثقات، وهكذا، وشواهد استعمالهم للقرائن موجودة في غالب أبواب علم المصطلح، ولا سيما في مسائل الترجيح .

([805]) الجامع للخطيب 212/2.

([806]) المصدر نفسه.

([807]) الجامع للخطيب 256/2،

([808]) الموقظة ص 84، ووجود الاختلاف بين أحكام أهل العلم على بعض الأحاديث لا يشكل على هذا، إذ المقصود اطراد المنهج النقدي بحيث لا يختلفون في الصحيح ظاهر الصحة، والضعيف ظاهر الضعف، وأما غير ذلك فقد يختلف اجتهادهم. قال المعلمي: (فقد يرى العالم اشتهار حديث بين الناس فيغلب على ظنه أنه لم يشتهر إلا وأصله صحيح فيؤخذ به، فيأتي غيره فيبحث فيجد مرجع تلك الشهرة إلى مصدر واحد غير صحيح كما في مسألة القهقهة في الصلاة، وقد يبلغ العالم حديث من طريق واحد، ويرى أن أهل العلم خالفوه فيمسك عنه، فيجئ غيره فيبحث فيجد الحديث ثابتاً، ويجد بعض أهل العلم قد أخذوا به، وأن الذين لم يأخذوا به لم يقفوا عليه، أو نحو ذلك). الأنوار الكاشفة ص 245.

الدقة:

ومما تميز به علم الحديث الغوص في تفاصيل أحوال الرواة والأسانيد، فيقسمون الثقات إلى مراتب، ولا يقبلون حديثهم مطلقاً، فقد يضعف في حال أو بلد أو شيخ، وهكذا يقسمون الضعفاء إلى مراتب، ولهم في ذلك تفصيلات دقيقة أيضاً، منها مثلاً أن من ضعف في حفظه، وكان كتابه مضبوطاً قبلوا منه إذا حدث من كتابه[809]، وهكذا هم في مسائل هذه العلم، فيفرقون بين التدليس والانقطاع الخفي مع ما بينهما من التقارب، وإذا سمع الراوي من آخر أحاديث فلا يلزم منه الجزم بأنه سمع منه كل ما رواه، قال شعبة: (لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء)[810]، وربما خطأوا التصريح بالسماع لدليل، وكل من مارس هذا العلم يدرك مدى الدقة التي يتسم بها.

المبحث الرابع: مسائل في النقد الحديثي.

أشاد بمنهج النقد الحديثي الموافق والمخالف، واستفاد منه أهل العلوم الأخرى، وما من نوع من أنواع علوم الحديث إلا وحرره المحدثون بما يفي بهدفه من الوثوق بصحة الحديث أو ثقة الراوي، أو إثبات ضعفهما.

ومن أمثلة ذلك:

1. **الرواية بالمعنى:**

الأصل في رواية المحدثين: الرواية باللفظ ما أمكن، ثم جواز الرواية المعنى للعالم بالألفاظ الخبير بما يحيل معانيها ـ على أن بعض الأئمة شدد في مراعاة اللفظ ـ، والراجح جواز الرواية بالمعنى لأدلة كثيرة منها قصص القرآن عن الأقوام السابقين بالمعنى، ولهم لغة أخرى.

وإذا أخذ المحدث بالرخصة في الرواية بالمعنى لزمه الاحتياط، مع فقهه وعلمه بما يحيل المعنى، وكان جماعة من الصحابة إذا رووا الحديث قالوا: (أو كما قال) أو (هكذا أو نحوه)، مع كونهم (أعلم الناس بمعاني الكلام، خوفاً من الزلل)[811]، ومع كون المقصود غالباً في السنة هو المعاني.

وإذا وقع خطأ من الراوي بإحالة للمعنى فإن علم سبر المرويات ومقارنتها الذي يستخدمه المحدثون كفيل بكشف هذا الخطأ، ونبه النقاد على ألفاظ عدة رويت بالمعنى فأخطأ فيها[812].

([809]) انظر خواتيم شرح العلل لابن رجب فقد أفاض في هذه المسائل.

([810]) الجرح والتعديل 127/1.

([811]) تدريب الراوي 538/1.

([812]) انظر مثلاً: نصب الراية 347/1، والبدر المنير 477/2، وفي هذا الموضوع رسالة دكتوراه في أربع مجلدات.

2.الإسرائيليات:

والمقصود بها أخبار أهل الكتاب من قدماء اليهود والنصارى، وقد أذن النبي ﷺ في روايتها دون أن نصدقها أو نكذبها، ومن عمل المحدثين في هذا الباب:

-لم يجزموا بتصديق أو تكذيب كل ما ورد فيها، بل قسموه ثلاثة أقسام:

مقبول: وهو ما علمنا صحته من القرآن أو السنة، ومردود: وهو ما دل القرآن أو السنة على كذبه، كنسبة الفحش إلى الأنبياء عليهم السلام، والثالث: ما لا يعلم صحته ولا كذبه، فيروى للعظة والعبرة، ولا يصدق ولا يكذب[813].

والجزم برد كل ما ورد من أخبار بني إسرائيل خطأ، إذ المعتبر الصدق والثبوت، وليس كونه خبراً عنهم، وقد قص القرآن شيئاً من أخبارهم الصحيحة.

-تحروا في تمييز المنقول عن النبي ﷺ، وعن المنقول عن غيره، عند الرواية، ولذا لما حدث أبو هريرة بحديث: (فقدت أمة من بني إسرائيل، لا يدرى ما فعلت)، سئل أبو هريرة: (أأنت سمعت النبي ﷺ يقوله ؟) فقال له أبو هريرة: نعم، وتكرر ذلك مراراً فقال له أبو هريرة: (أفأقرأ التوراه)[814].

وعند نقد الحديث، فميزوا الرواة الذي يروون الإسرائيليات، ومنزلتهم في الثقة بمروياتهم، واشترطوا في قبول ما له حكم الرفع مما لم يصرح بروايته ونسبته للنبي ﷺ أن لا يكون الصحابي معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب[815].

3-نقد المتون:

وعني المحدثون بنقد المتن كما عنوا بنقد سنده، ولم يكن نقدهم مقتصراً على ظواهر الأسانيد، بل من طالع كتب العلل عرف دقيق نظرهم في كل لفظة من ألفاظ الحديث، ويمكن تلخيص بعض النقاط التي توضح منهجهم:

- لا يتصور وقوع خطأ في المتن إلا بسبب خطأ أحد نقلته ورواته، ولو بلّغه كل واحد كما سمعه لما وقع خطأ في المتن، وبهذا يعلم أن كثرة كلام النقاد في الأسانيد طبعي، ولا يعني عدم اهتمامهم بالمتن، بل مرد ذلك: أنهم يذكرون موضع وسبب الخطأ في الحديث، وهو أحد رواته. والشأن هنا هو ثبوت نسبة القول إلى قائله، وهو النبي ﷺ في الحديث، ودليله الإسناد غالباً، وليست المسألة في الحكم على القول نفسه تصويباً وتخطئة، ليقال إن الأصل النظر في المتن.
- استعمل المحدثون نقد المتن أداة وقرينة لكشف علة الحديث إذا لم يثبت، ولم يجعلوها أصلاً لتفاوت آراء الناس

([813]) مجموع الفتاوى 366/13، والنكت الوفية 355/1.

([814]) انظر القصة في صحيح البخاري (3305)، ومسلم (2997).

([815]) انظر: النكت الوفية 355/1.

وفهومهم.

- شروط الحديث الخمسة منها شرطان كفيلان بنقد المتون، وهما نفي الشذوذ والعلة، ومدارهما مقارنة المرويات سنداً ومتناً، وأي اختلاف ينظر فيه الناقد، وبه يكشف علة المتن، ويعالج نقد المتن أيضاً أنواع كثيرة من علوم الحديث: كالمضطرب والمدرج والمقلوب والمحرف والمصحف والموضوع وغير ذلك.
- وضع المحدثون قواعد كلية لكشف الحديث الموضوع بالنظر إلى متنه، وذكروها في نوع الموضوع من كتب المصطلح، وجلاّها ابن القيم رحمه الله مع أمثلتها في المنار المنيف، ومن أمثلة ذلك قوله: (تكذيب الحس له كحديث: "الباذنجان لما أكل له")، وقوله: (ومنها: سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث: "لو كان الأرز رجلا لكان حليما ما أكله جائع إلا أشبعه" فهذا من السمج البارد الذي يصان عنه كلام العقلاء فضلا عن كلام سيد الأنبياء)[816].
- ومن أمثلة استعمالهم نقدهم لحديث أبي هريرة ﷺ قال: (للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك)[817]. فقالوا إن قوله: (لولا الجهاد...) إلى آخره، هو من كلام أبي هريرة ؛ لأنه لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ، إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكاً، ولم يكن له أم يبرها[818].

المبحث الخامس : شهادات المخالفين .

المراد بهذا المبحث تأكيد ما تقرر في المباحث السابقة، من تميز المنهج الحديثي، وكفايته، بحيث شهد بذلك الموافق والمخالف، وإنما ينكر ذلك من لم يعرف علم الحديث على حقيقته، ولا شك أن الاعتماد في كفاءة منهج النقد على معرفة حقائقه، وطريقته، ونتائجه، وإنما ذكرت هذه الشهادات استئناساً، وهي تناسب أنواعاً من القراء، ومن هذه الشهادات :

- قول المستشرق البريطاني برنارد لويس: (وقد أدرك العلماء المسلمون منذ التاريخ المبكر خطر الشهادات الزائفة،

([816]) المنار المنيف ص 51، و 54، وانظر في مسألة نقد المتون كتاب: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم لمحمد لقمان السلفي.

([817]) أخرجه البخاري (2548) ومسلم (402)، وفيه الرواية المفصلة للمدرج.

([818]) النكت على ابن الصلاح لابن حجر 813/2.

والتشريع الزائف المبني عليها، ولهذا أسسوا وطوروا علماً مفصلاً، ومعقدً، ومحكماً لنقد العادات، وهو علم الحديث، أو علم السنن النبوية كما كان يطلق عليها، والذي يختلف في جوانب عديدة عن نظرية نقد المصدر التاريخي .

ولم يقبل الباحث في العادة على تقييمات علماء الحديث عن مدى مصداقية الأحاديث القديمة، لكن الحقيقة أن التدقيق المتأني لتسلسل عملية النقل عن الرواة في الأحاديث، أعطى كتاب السيرة الذاتية العرب في العصر الوسطي قيمة الاحترام، وأضفى عليها نسقاً معقداً، لم يكن له سابقة في التاريخ، ودون أن يكون له علم موازٍ في الغرب المعاصر للعصر الوسيط في الإسلام إبان العصور الوسطى، بالمقارنة، فإننا نجد التاريخ الرسمي للمسيحية اللاتيني يبدو فقيراً وهزيلاً، حتى التاريخ اليوناني للعالم المسيحي ظل متأخراً عن الأدبيات التاريخية للإسلام في الكم، والتنوع، وعمق التحليل)[819].

- وقال المستشرق الألماني سبرنجر: (إن الدنيا لم ترَ ولن ترى أمة مثل المسلمين، فقد درس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياة نصف مليون رجل)[820].

- وقال المستشرق مرغليوث: (والمسلمون على حق في فخرهم بعلم الحديث، وفي السجلات القديمة الأخرى: نضطر إلى الأخذ بما يروى لنا على مسؤولية المؤلف، فمن النادر أن يخبرنا الباحث الإغريقي أو الروماني بمصدر معلوماته!!) [821].
- وقال ليوبولد فايس (محمد أسد) : (إن الأحاديث الموضوعة (المكذوبة) لم تخف قط على المحدثين كما يزعم بعض النقاد الأوروبيين عن سذاجة، بل إننا نرى عكس ذلك الزعم)[822] .

([819]) الإسلام في التاريخ ص 193-194 .

([820]) في مقدمة نشره لكتاب الإصابة.

(821) دراسات عن المؤرخين العرب لمرغوليوث ترجمة حسين نصار ص 29-30.

([822])الإسلام في مفترق الطرق لمحمد أسد ص 96.

الخاتمة

أولاً : النتائج نُقلت السنة الشريفة بأجود طرق النقل وأدقها وأضبطها، ولا يوجد شيء يضاهيها في هذه المزية في أمة من الأمم ـ سوى القرآن فإنه نقل عن طريق التواتر ـ، وإنما يقع الخلل في ضعف الإلمام بتفاصيل نقل السنة وواقعها .

- المنهج الحديثي في نقد الأحاديث منهج دقيق شامل لكل ما يتطلبه الوثوق بصدق الراوي وصحة المروي، وشهد لجودة هذا المنهج : الموافقُ والمخالف، ومما تميز به : الشمول والاستيعاب، والاطراد وانضباط القواعد، والمرونة وإعمال القرائن، والدقة.

ثانياً : التوصيات .

تقريب تاريخ نقل السنة ومؤكدات حجيتها، ونشرها بين عموم الناس عبر الوسائل المتنوعة ـ التغريدات، والمقاطع القصيرة، والعروض المقرِّبة ـ، وغير ذلك، إذا أصبح واقع العصر يتطلب ذلك، لأن الوسائل المعاصرة جعلت العلوم ـ وبخاصة الشرعية ـ حمى مستباحاً لكل أحد، فلا بد من تحصين الناشئة وتأسيسهم على العلم الواضح المستمد من الكتاب والسنة .

ثبت المصادر والمراجع

1. الأدب المفرد، للإمام محمد إسماعيل البخاري (ت 256 هـ)، تحقيق سمير الزهيري، دار المعارف، ط1، 1419 هـ .
2. الإسلام في التاريخ برنارد لويس، ترجمة مدحت طه، آفاق للنشر والتوزيع، 2017 .
3. الإسلام في مفترق الطرق لمحمد أسد، ترجمة عمر فروخ، دار العلم للملايين، 1987 .
4. الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، أعده للنشر، حسن عباس، المكتبة المكية، دار الفاروق، 1423 هـ .
5. الإشارات القرانية للعلوم الحديثية، د أحمد عبد الله المخيال، مجلة كلية الشريعة، قطر، عدد 37، 2021 .
6. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، عالم الكتب، 1403 هـ.
7. اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم لمحمد لقمان السلفي.
8. البدر المنير في تخريجي الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص سراج الدين ابن الملقن.

9. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .
10. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة.
11. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ) تحقيق تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب.
12. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق سامي محمد سلامة، دار طيبة، ط 2، 1420 هـ.
13. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر (ت 463 هـ)، تحقيق جماعة، نشر وزارة الأوقاف المغربية.
14. الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت354هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، مصورة عن طبعة الكتاب الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية 1393 هـ.
15. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، تحقيق د.محمود الطحان، مكتبة المعارف-الرياض، 1403 هـ.
16. الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ)، مصورة الطبعة الأولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد – الهند.
17. دراسات عن المؤرخين العرب لمرغوليوث ترجمة حسين نصار
18. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1، 1405 هـ.
19. الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، ط 1، 1395 .
20. الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة العلمية-بيروت.
21. سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه (ت 275هـ)، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة - لبنان، ط 2، 1418 هـ.
22. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ) تحقيق عزت الدعاس، دار الحديث-بيروت، ط 1، 1389 هـ.
23. سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت 255هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني

. دار ابن حزم، ط1، 1421 هـ.

24. السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ)، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1422 هـ.
25. سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، نشر دار المطبوعات الإسلامية بحلب، ط3، 1414هـ، مصورة عن طبعة المطبعة المصرية في القاهرة سنة 1348 هـ.
26. سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 9، 1413 هـ.
27. شرح علل الترمذي لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت 795 هـ)،
28. شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق د محمد سعيد .
29. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت354 هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1424 هـ.
30. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، مطبوع مع فتح الباري. الطبعة السلفية.
31. صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261 هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية-استانبول-تركيا، مصورة عن الطبعة الأولى.
32. ضوابط الجرح والتعديل، للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف رحمه الله، نشر الجامعة الإسلامية .
33. العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد رواية المرّوذي وغيره، تحقيق د.وصي الله بن محمد عباس، الناشر الدار السلفية-بومباي-الهند، ط 1، 1408 هـ.
34. علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت 405)، تحقيق السيد معظم حسين .
35. فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852 هـ) تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1380 هـ.
36. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت 902 هـ)، تحقيق علي حسين علي، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، ط 1، 1407هـ.
37. الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، دار الفكر-بيروت، ط 2، 1405 هـ.

38. الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
39. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت354هـ)، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة–بيروت، 1412 هـ.
40. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد.
41. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الرامهرمزي (ت360 هـ) تحقيق د.محمد عجاج الخطيب، دار الفكر .
42. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1414 هـ.
43. مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت 219 هـ)، تحقيق حسن سليم أسد .
44. المنار المنيف لابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
45. الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179 هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ، وهي المراد عند إطلاق العزو.
46. الموقظة في علم الحديث، للذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب .
47. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748 هـ) تحقيق علي البجاوي، دار الفكر.
48. نصب الراية لأحاديث الهداية لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت 762هـ)، مطبوعات المجلس العلمي، توزيع المكتب الإسلامي–بيروت.
49. النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، 1428 هـ .
50. النكت على كتاب ابن الصلاح لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط 1، 1414 هـ.